

معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية نظم «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»

المطيري: 30 مادة قانونية تكفل الحقوق الإنسانية بالكويت

■ التمييز: الحرية والعدل والمساواة من دعائم بناء الأوطان المتحضرة.. والقانون الكويتي منصف لحقوق الإنسان



تكريم طلال المطيري على هامش الندوة



(زين علم)

المستشار د.فهد بوسليب متوسلا طلال المطيري ود.عبدالسلام بن جاسم خلال الندوة

الدولي لحقوق الإنسان يطبق في كل الأوقات، مبينا ان حقوق الإنسان تنقسم إلى حقوق أساسية وهي التي لا يتصور ان يعيش الإنسان من دونها كالحق في الحياة والحرية والعدالة وهناك حقوق كمالية مثل تكوين المنتديات الثقافية وإنشاء النقابات. وتطرق بن جاسم إلى ضمانات الحق في الحياة في قانون الجزاء الكويتي ومنها تجريم القتل العمد والتي تضمنت بعقوبة وتجريم وإدانة كل من يعتدي على الحق في الحياة مثل نص المادة 149 «من قتل نفسا عمدا يعاقب بالإعدام أو الحبس المؤبد ويجوز أن تضاف إليها غرامة»، كما نصت المادة 154 «من قتل نفسا خطأ أو تسبب بقتلها من غير قصد ان كان ذلك نشأ عن رغبة أو تفريط أو إهمال أو عدم مراعاة للوائح يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز 3 سنوات أو غرامة أو احدهما»، مبينا ان كل هذه المواد ميزت قانون الجزاء الكويتي.

ومن الاتفاقيات التي وقعت عليها الكويت: اتفاقية القضاء على أشكال التمييز العنصري 1968 واتفاقية حقوق الطفل 1991 واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة 1994 واتفاقية مناهضة التعذيب 1996 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1996 واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2013، مثمنا جهود الكويت ونظافة سجلها في مجال حقوق الإنسان من خلال التدابير والقوانين التي تصب في مصلحة تعزيز البيئة التشريعية لحقوق الإنسان. من جانبه، قال الأستاذ بكلية الحقوق د.عبدالسلام بن جاسم ان القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مجموعتان مختلفتان من القواعد القانونية لكنهما متكاملتان بحماية أرواح الأفراد وصحتهم وكراماتهم، مشيرا الى ان القانون الدولي الإنساني يطبق في النزاعات المسلحة فقط بينما القانون

للإنسانية ومعاناة العالم من حربين عالميتين خلفتا الكثير من المآسي الإنسانية التي دفعت المجتمع الدولي الى اعتماد هذه الوثيقة الإنسانية مما شكل مصدر إلهام للعديد من الالتزامات بحقوق الإنسان على كل الأصعدة، لافتا الى ان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليس ملزما لكن له قيمة أدبية تساهم في تبصير المجتمع الدولي نحو وضع آلية لحماية مبادئه والتي حظيت بموافقة دول العالم. وأكد المطيري حرص الكويت على الاحتفال بمثل هذا اليوم وتأكيد اهتمامها بحماية حقوق الإنسان، مشيرا الى أن المنظومة القانونية في الكويت تتضمن 30 مادة تكفل الحقوق الإنسانية والحرية الإنسانية وكرامة الإنسان دون تفرقة، لافتا إلى انضمام الكويت للمصوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، حيث أنشأت اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد التقارير والتوصيات ذات الصلة بالحقوق الإنسانية

عاما على اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر من عام 1948. وأشار التمييز خلال الندوة التي عقدت مساء أمس الأول في مقر المعهد بعنوان «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» الى حرص المعهد على اقامة الندوات الفعالة لإثراء المجالين القضائي والقانوني وتعزيز حقوق الإنسان، كما ان موضوع الندوة اعتراف بان الكرامة الإنسانية والحقوق المتساوية الثابتة التي أساسها الحرية والعدل والسلام هي ما تبني عليه الأوطان المتحضرة، مؤكدا ان القانون الكويتي منصف لحقوق الإنسان. بدوره، قال مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان السفير طلال المطيري ان اعلان حقوق الإنسان كان يوما مشهودا في تاريخ المجتمع الدولي لأنه كرس مرحلة جديدة في تعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان وبعد الانتهاكات الخطيرة

عبدالهادي العجمي

أكد مدير معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية ووكيل محكمة الاستئناف المستشار عويد التويم أن الكويت غدت مركزا للعمل الإنساني، كما نال صاحب السمو الأمير لقب «قائد العمل الإنساني»، وذلك تقديرا لجهوده السامية في مجال حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن الكويت حظيت بهذه المكانة الرفيعة نظير توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بضمانات حقوق الإنسان ونتطلع دائما الى الاحتفاظ بهذه المكانة المرموقة بين دول العالم لإيماننا بأن الكرامة الإنسانية والحرية والعدالة أهم الضمانات اللازمة لحقوق الإنسان. جاء ذلك خلال الندوة التي نظمتها معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية تحت عنوان «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» بمناسبة مرور 71

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-12-26	13	15728



■ جانب من حضور الندوة في معهد الدراسات القضائية



■ (تصوير - محمود جديد)

■ المستشار عويد الثويهر والسفير طلال المطيري والدكتور عبدالسلام بن جاسم

المتحدثون أكدوا أنه يكفل العدل والمساواة والحرية والكرامة للجميع

ندوة "الدراسات القضائية": القانون الكويتي منصف لحقوق الإنسان

■ كتب - جابر الحمود :

حقوق الإنسان بعد الانتهاكات الخطيرة للإنسانية وبعد معاناة العالم من حربين عالميتين خلفتا الكثير من المآسي الإنسانية التي دفعت المجتمع الدولي إلى اعتماد هذه الوثيقة الإنسانية، لافتاً في الوقت ذاته إلى أن هذا الإعلان ليس ملزماً لكن له قيمة أدبية ساهم في تبصير المجتمع الدولي نحو وضع آلية لحماية مبادئه والتي حظيت بموافقة دول العالم.

وأكد المطيري حرص الكويت على مشاركة المجتمع الدولي بالاعتقال بمثل هذا اليوم وتأكيد اهتمامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن المنظومة القانونية في الكويت تتضمن 30 مادة تكفل الحقوق الإنسانية والحريات الإنسانية وكرامة الإنسان دون تفرقة أو تمييز ومفوق العدل والمساواة والحرية والكرامة للجميع.

ولفت إلى التزام الكويت بالانضمام إلى الصكوك والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان حيث أنشأت اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد التقارير واعداد التوصيات بشأنها والتي تضم جميع الجهات الحكومية، مستعرضاً أهم هذه الاتفاقيات الدولية.

وثنى السفير المطيري جهود الكويت ونظامها سجلها في مجال حقوق الإنسان من خلال التعديلات والقوانين التي تنص على تعزيز البيئة التشريعية في حقوق الإنسان ولعل أبرزها قرار قانون حماية النظم وقانون إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان ومحمكة الأسرة، مؤكداً أن منح الأمم المتحدة لقب قائد العمل الإنساني لصاحب السمو والكويت مركز العمل الإنساني لهو دليل وتعبير دول العالم لجهود الكويت في حفظ حقوق الإنسان وكرامته.

■ المطيري: 30 مادة
في منظومتنا القانونية تكفل
الحقوق والحريات الإنسانية

■ الثويهر: إشراف المجالين
القانوني والقضائي والمحافظة
على مكانة البلاد المرموقة

الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر عام 1948 متضمنة 30 مادة، بعد حدوث امتهان لكرامة الإنسان، مستعرضاً أهداف الاتفاقيتين الدوليتين اللتين اقرتا ودخلتا حيز التنفيذ في عام 1976 بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

وتطرق الدكتور بن جاسم إلى ضمانات الحق في الحياة في قانون الجزاء الكويتي ومنها تجريم القتل العمد ومعاقبة وادانة كل من يعتدي على الحق في الحياة، مستعرضاً نصوص وعقوبات المواد 149 و152 و154 و158 و159 التي ميزت هذا القانون، لافتاً إلى أن هناك مواد أخرى أعطت الإنسان الحق في الحرية والتحرر من الاستعباد حيث نظم القانون الكويتي حظر العبودية والرق والاتجار بالبشر وحرم تلك الأفعال.

بدوره، قال مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان السفير طلال المطيري إن إعلان حقوق الإنسان كان يوماً مشهوداً بتاريخ المجتمع الدولي لانه يكرس مرحلة جديدة في تعزيز قيم ومبادئ

واضاف ان الكويت حظيت بهذه المكانة الرفيعة نظير توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بضمانات حقوق الانسان وتنتقل دائماً الى الاحتفاظ بهذه المكانة المرموقة بين دول العالم.

بدوره، قال الدكتور عبد السلام بن جاسم ان القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان مجموعتان مختلفتان من القواعد القانونية لكنهما متكاملتين بحماية أرواح الأفراد وصحتهم وكراماتهم، لافتاً إلى ان القانون الإنساني يطبق في النزاعات المسلحة فقط، بينما يطبق قانون حقوق الإنسان في كل الأوقات. وأضاف بن جاسم ان حقوق الإنسان تنقسم إلى حقوق أساسية لا يتصور ان يعيش الإنسان بدونها كالحق في الحياة والحق في الحرية والعدالة وهناك حقوق كمالية يتصور ان يعيش الإنسان بدونها ولكنها ان توافرت تؤدي إلى رفاهيته مثل مفعه في تكوين المتعديات الثقافية وأنشاء النقابات.

وذكر بن جاسم ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعلمته

أكد المتحدثون في ندوة "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" التي نظّمها معهد الدراسات القضائية والقانونية، ان القانون الكويتي منصف لحقوق الإنسان، ويكفل هذه الحقوق والعدل والمساواة والحرية والكرامة للجميع دون تفرقة أو تمييز. ولفقوا إلى ان حصول سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد على لقب قائد العمل الإنساني والكويت على مركز العمل الإنساني، خير دليل على احترام البلاد لحقوق الإنسان والتزامها بالاتفاقيات الدولية ونظامها سجلها في هذا المجال.

وبيّن مدير المعهد ووكيل محكمة الاستئناف المستشار عويد الثويهر ان المعهد نظم هذه الندوة بمناسبة مرور 71 عاماً على اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإعلان في ديسمبر من عام 1948، وذلك انطلاقاً من حرصه على إقامة الندوات الفعالة لإثراء المجالين للقضائي والقانوني وما يعزز حقوق الإنسان، ويأتي ذلك اعترافاً منا بأن الكرامة الإنسانية والحقوق المتساوية الثابتة التي أساسها الحرية والعدل والسلام هي ما يبني عليها الأوطان المتحضرة.

وأكد المستشار الثويهر على ان القانون الكويتي منصف لحقوق الانسان، لافتاً إلى أن الكويت غدت مركزاً للعمل الإنساني ونال سمو أمير البلاد لقب قائد العمل الإنساني وذلك تقديرًا لجهوده السامية في مجال حقوق الإنسان.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-12-26	2	18228

اقتراح نيابي بتشكيل لجنة لمراجعة منظومة التقاضي



صورة أرشيفية لحلقة «الجريدة»

تفاعلاً مع ما أثارته الجريدة في الحلقة النقاشية

والاستفادة من أحكام قانون المعاملات الإلكترونية رقم 20-2014. وكانت الحلقة النقاشية التي نشرت في «الجريدة» أمس الأول سلطت الضوء على كثرة التشريعات الجنائية والتعديلات القانونية التي طرأت على قانون الجزاء وقانون الإجراءات الجزائية التي تسميت في رغبة للقضاء ونضارب في الأحكام الصادرة وكذلك الحاجة لتطوير النصوص الجزائية تماثياً مع المتغيرات الحديثة واللقه الجديد حول مفاهيم الجريمة والعقوبة وزيادة ضمانات واحترام الحريات العامة.

الإجراءات الجديد وقانون مرافعات جديد وتقديمه لمجلس الأمة لمناقشته والقرار. ويهدف الاقتراح إلى إزالة التضارب بين النصوص وضبط تناغم المواد وتطوير النصوص، بما يتماشى مع المتغيرات القانونية الحديثة في مفهوم الجريمة والعقوبة مع تبني أفكار العلويات البديلة والمجتمعية وزيادة ضمانات وحقوق التقاضي وتمني منظومة قانونية تعزز مفاهيم الحريات العامة وكذلك إيجاد منظومة تقاضي جديدة تضمن سرعة النظر والفصل في القضايا وسرعة تنفيذ الأحكام بالاستعانة بالوسائل التقنية الحديثة

تفاعلاً مع ما نشرته جريدة «الجريدة» حول الحلقة النقاشية لمجموعة من الخبراء القانونيين عن كثرة التشريعات الجنائية والتعديلات القانونية التي طرأت على قانون الجزاء وقانون الإجراءات الجزائية، قدم النائب د. عبدالكريم الكندري اقتراحاً برغبة يطالب وزارة العدل بتشكيل لجنة لمراجعة تلك التشريعات واشترط الكندري في الاقتراح أن تجمع اللجنة في عضويتها ممثلين عن وزارة العدل وكنيات القانون، وجمعية المحامين والفتوى والتشريع، ومجلس القضاء كصناعة قانون الجزاء الجديد وقانون

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-12-26	8	4307

السجن 7 سنوات لـ "متاجر بالبشر"

ومجزهم واجراء عمليات تزوير في معاملات بنكية بشأن رواتب المجني عليهم والاستيلاء على جزء منها أثناء عمليات السحب والايداع .

وبينت التحقيقات ان المجني عليهم كانوا اتفقوا مع المتهمين على العمل من خلال عقود خاصة في معسكر عريفجان للقوات الاميركية بيد انهم فوجئوا بعملهم في وظائف أخرى لاتتعلق بتخصصاتهم ولا

شهاداتهم وخبراتهم وبرواتب متدنية مختلفة عن الاتفاق السابق، إذ قام المجني عليهم بدفع مبالغ مالية من أجل الحصول على تلك الوظائف

وكانت محكمة الجنايات قضت بحبس المتهمين سبع سنوات مع كفالة مالية لايكاف النفاذ للمتهم الاول "الموطن"، في حين عدلت محكمة الاستئناف حكم الحبس ليصبح مع الشغل والنفاذ، وقضت ببراءة الباكستاني من تهمة الاتجار بالبشر والامتناع عن النطق بعقابه في قضية التزوير في محررات بنكية بعد سداه المبالغ المختلصة.



المستشار نصر آل هيد

■ قضت محكمة الاستئناف برئاسة المستشار نصر سالم آل هيد في قضية "الاتجار بالبشر" بسجن مواطن 7 سنوات مع الشغل والنفاذ، فيما ألغت عقوبة حبس ماثلة لباكستاني، وقررت مجددا الامتناع عن النطق بعقابه ووقف نظر الدعوى لمتهم ثالث بنغلاديشي إلى حين معارضته على الحكم الغيابي.

وتتلخص تفاصيل القضية في أن النيابة العامة وجهت الى مواطن يمتلك شركة وباكستاني وبنغلاديشي يعملان لديه انهم انضموا إلى جماعة اجرامية منظمة غرضها الاتجار بالبشر واشتركوا جميعا بالنصب والامتيال على المجني عليهم بايهامهم بوجود فرص عمل لهم في الكويت بتخصصات ورواتب محددة.

وذكرت انه لدى وصول العمال إلى البلاد استغل المتهمون حالة ضعفهم وقاموا بتشغيلهم في وظائف أخرى غير المتفق عليها برواتب متدنية، وترهيبهم بإيعادهم عن البلاد في حال عدم موافقتهم، فضلا عن سلب حريتهم

إرجاء 5 قضايا أمن دولة إلى العام المقبل

كاذبة والعيب بالذات الأميرية واساءة استعمال الهاتف، تضمنت في القضيتين الباقيتين التجمهر في مكان عام وتمويل الارهاب. وشهدت المحكمة أمس حضور المتهمين تحت رقابة أمنية شديدة من قبل رجال القوات الخاصة، في حين حضر محامو دفاعهم وطالبوا بإخلاء سبيل المتهمين بأي ضمان تراه المحكمة.

■ كتب - جابر الحمود:

نظرت محاكم "أول درجة والاستئناف" أمس، في 5 قضايا امن دولة متهم فيها مواطنون وقررت تأجيلها الى العام المقبل. وفيما شملت التهم في 3 قضايا نشر اخبار

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-12-26	8	18228

قضية وفاة طالبين بالكلية العسكرية:

حكم على 3 ضباط بالسجن 3 سنوات

200 دينار عن تهمة استعمال القسوة، وأمرت بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة. وكان الادعاء العام أسند إلى المتهمين أنهم في 16 يناير 2018 استعملوا القسوة مع المجني عليهما اعتماداً على سلطة وظيفتهما، فالمتهمان الثاني أمر السرية والثالث أمر الفصل قامة بضرب المجني عليهما مما تسبب بإصابتهما بالإصابات المبينة بالتقارير.

المحرر القضائي

قضت محكمة الجنج بحق 4 ضباط بوزارة الدفاع متهمين في وفاة اثنين من الطلبة الضباط وإصابة آخرين في كلية علي الصباح العسكرية، بحبس الأول والثاني والثالث 3 سنوات وكفالة 3 آلاف دينار لوقف النفاذ، وبرأت المتهم الرابع، وغرمت الثاني والثالث

محكمة الأسرة:

رجعة الطببائي وزوجته صحيحة

الطببائي المحامي مبارك الحربي إن الحكم أثبت صحة الزوجية واستمرارها وإنها قائمة شرعاً وقانوناً، ما يقطع الألسن التي أرادت التصيد بالماء العكر والظعن بموكلي في غيبته.

قضت محكمة «استئناف الأسرة» بإثبات صحة رجعة النائب السابق دويد الطببائي وزوجته. ويمهد الحكم لبراءة الطببائي من اتهامها له بمواقعتها بالإكراه.. وقال دفاع

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	2019-12-26	5	16677



وفيات

وفيات

الشيخة عواطف حمود السلطان الحمد الصباح

72 عاماً، شيعة، الرجال: بالمقبرة فقط، النساء: الدعية، ق5،
ش65، م1، ت: 22519981

آمال عبدالعزيز عبدالكريم أبو عزوز

58 عاماً، شيعة، الرجال: الجابرية، ق8، ش10، م26، النساء:
الروضة، ق5، ش المازني، م3، ت: 99054963، 96968777

شاهين محمد علي الهاجري

83 عاماً، شيع، الرجال: بيان، ق5، ش5، م33، النساء: العمرية،
ق3، ش3، م33، ت: 99616190، 66647466

شيخة حمود إبراهيم الباز

69 عاماً، شيعة، الرجال: الزهراء، ق3، ش300، م33، النساء:
العدان، ق2، ش67، م3، ت: 55566575

عبدالله فيصل عبدالله الزعبي

32 عاماً، شيع، الرجال: العزاء في المقبرة فقط، النساء:
العارضية، ق3، ش7، م17، ت: 99707302

استقلال محسن صنهاة العتيبي

58 عاماً، تشيع التاسعة صباح اليوم، الرجال: العزاء في
المقبرة فقط، النساء: العدان، ق4، ش2، م22، ت: 97755446

أنور عبدالجليل مرزوق الديوان

42 عاماً، يشيع بعد صلاة عصر اليوم، خيطان، ق3، ش294،
م175، ت: 55585545، 99987878